إغلاق باب الترشح في جميع غرف التجارة.. والانطلاقة من دمشق

صافي لـ«الوطن»: الانتخابات ستكون إلكترونية بالكامل.. ومرشحو ريف دمشق يفوزون بالتزكية

رامز محفوظ

كشف رئيس لجنة الإشراف العام على انتخابات غرف التجارة وغرفة التجارة والصناعة المشتركة زين صافي عن إغلاق باب الترشح لانتخابات غرف التجارة في جميع المحافظات السورية بعد دراسة كل طلبات الاعتراض المقدمة وكانت غرفة تجارة دير الزور آخر غرفة تم الانتهاء من دراسة طلبات الاعتراضات المقدمة من قبل المرشحين فيها أمس.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن صافي أنه وبعد الانتهاء من دراسة طلبات الاعتراض المقدمة من قبل المرشحين لانتخابات غرف تجارة حلب ودير الزور والرقة وطرطوس خلال الأسبوع الماضي فقد بلغ عدد المرشحين المقبولين لانتخابات غرفة تجارة حلب ١٨ مرشحاً سيتنافسون على ١٢ مقعداً في مجلس إدارة الغرفة، كما بلغ عدد المرشحين المقبولين لانتخابات غرفة تجارة طرطوس ٣٠ مرشحاً سيتنافسون على ١٢ مقعداً وبلغ عدد المرشحين المقبولين لانتخابات غرفة تجارة الرقة ٩ سيتنافسون على ٨ مقاعد وعدد المقبولين لانتخابات غرفة تجارة دير الزور ٩ مرشحين سيتنافسون على ٨ مقاعد.

وأوضح صافي أن عدد طلبات الاعتراض المقدمة كانت بالمجمل في كل غرفة التجارة تقريباً كبير والاعتراض لم يكن على النتائج إنما من أجل استكمال النقص في الثبوتيات المقدمة، لافتاً إلى أن لجان الإشراف في المحافظات قبلت طلبات الاعتراض للمرشحين الذين استكملوا الثبوتيات والأوراق المطلوبة.

وعن آلية الانتخابات التي سيتم اعتمادها أكد صافي بأن الانتخابات في كل غرف التجارة ستكون إلكترونية بشكل كامل، كما أن فرز الأصوات وإصدار النتائج سيكون عقب انتهاء الانتخابات فوراً وسيكون إلكترونياً.

وبيّن رئيس لجنة الإشراف العام أن الآلية المتبعة في الانتخابات كانت سهلة وبسيطة وليس فيها أي تعقيد، منوهاً بأن هذه الآلية جربت أكثر من مرة من ضمنها الاستفتاء الحزبي الذي تم مؤخراً، لافتاً إلى أن كل شي مطلوب لتطبيق هذه الآلية سيكون موجوداً ومجهزاً في غرف التجارة وهناك فريق تقني كامل سيكون حاضراً في الانتخابات ولن يكون هناك أي مجال لحدوث أي خلل أو خطأ في الانتخابات.

وأشار صافي إلى أن بداية الانتخابات ستكون من غرفة تجارة دمشق بتاريخ ٢٦ من الشهر الجاري، وكان من المفترض أن تليها الانتخابات في غرفة تجارة ريف دمشق لكن بعد انسحاب مرشح من الدرجة الثالثة أصبح عدد المرشحين المقبولين ١٢ مرشحاً لمجلس الإدارة وبالتالي فإن جميع المقبولين للترشح نجحوا بالتذكية باعتبار أن مجلس إدارة الغرفة يجب أن يضم ١٢ مرشحاً.

شركات القطاع العام تفتقد للمرونة وبعض الشروط مبالغ فيها

مدير التخطيط في وزارة الصناعة لـ«الوطن»: لا حلول حالياً لعزوف التجار عن التقدم للمناقصات

نورمان العباس

تواجه الشركات العامة الصناعية صعوبات في جذب التجار للمشاركة في مناقصاتها، يتجلى ذلك بوضوح من خلال عزوف العديد من التجار عن التقدم للتعاقد معها، رغم إعادة الشركات الإعلان عن المناقصات للمرة الثانية والثالثة من دون جدوى، ما ينعكس سلبا على عملها ويخلق عقبة أمام إنتاج الشركات الصناعية.

مدير التخطيط والتعاون الدولي في وزارة الصناعة، الدكتور مطيع الريم، أوضح أن بعض الإعلانات تحتوي على شروط مبالغ فيها، وتتم معالجة هذا الوضع بشكل فوري من خلال مراجعة دفتر الشروط. ففي حال وجود شروط قاسية ومتطرفة، يتم تخفيفها وتعديلها لضمان تنفيذ العقود بما يخدم مصلحة الشركة الصناعية المعلنة.

ورأى الريم أنه لا توجد حلول حالياً لمشكلة عزوف التجار عن المناقصات، معيداً السبب إلى تقلب سعر الصرف، وهو أمر لا تستطيع الوزارة معالجته، حيث لا يمكنها القيام بدور التاجر.

ولفت إلى أن هجرة التجار والعارضين أثرت بشكل مباشر في تنفيذ العقود، حيث انخفض عدد العارضين من مئة إلى واحد أو اثنين، ما أدى إلى تقليل حجم المنافسة بين التجار للفوز بالمناقصات.

وبين الريم أن أي مناقصة يتم تسويقها عن طريق الإعلان سواء على موقع الوزارة أم في الجريدة الرسمية، وفي حال إخفاق الإعلان يتم اللجوء إلى المراسلات بالتراضي.

وقال: يتم التنسيق مع مدير التسويق في الوزارة فيما يخص الأمور الفنية.

وأضاف نفتقد إلى المرونة في شركات القطاع العام خاصة أن الوضع الاقتصادي الراهن يحتم أن يكون هناك مرونة أكبر في الإجراءات الإدارية، وأن تكون طريقة التعامل لاستكمال تنفيذ العقود «غير نمطية» أو « تقليدية».

وقال: يجب أن تكون الاعتمادات المرصودة متناسبة مع أسعار المواد الأولية، وإعادة النظر بقانون العقود وإعطاء صلاحيات أكبر للجهة المنفذة ومحاسبتها فيما بعد على النتائج، بالإضافة إلى الأمور التي تتعلق في الجانب الاقتصادي الراهن المتعلق بتقلب سعر الصرف، وإجراءات المنصة.

تسعيرة العنب العصيري غير مرضية

الخلف لـ«الوطن»: التأخر في إصدارها تسبب بخسائر للفلاحين

هناء غانم

أوضح رئيس مكتب التسويق في الاتحاد العام للفلاحين، أحمد هلال الخلف أن موافقة الحكومة على توصية اللجنة الاقتصادية الخاصة بتسعير محصول العنب العصيري بـ٣٧٠٠ ليرة سورية للكيلو غرام الواحد، بعد حساب التكلفة الحقيقية ومنح هامش ربح مناسب للمزارعين، لم تأت وفق الطروحات والمطالب التي أكد عليها الاتحاد والتي كانت بحدود ٤٢٠٠ ليرة سورية.

وفي حديثه لـ«الوطن» قال: إن هذا القرار جاء بعد الصد والرد والعديد من النقاشات المطولة حول دراسة السعر والتكاليف مع الجهات المعنية والتي يعاني منها المزارعون في كل عام لأنه لا توجد رؤية واضحة، أو توجه حقيقي لدعم محصول العنب واعتباره أحد المحاصيل الزراعية الإستراتيجية التي يجب علينا دعمها وحمايتها والاستفادة من الميزة التي تشتهر بها.

ورأى أنه لا مبرر لتأخير الحكومة في إصدار التسعيرة التي من المفترض أن تظهر منذ نحو شهر ما عرض كميات كبيرة من المحصول للتلف باعتبار أن مادة العنب لا تخزن، رغم التكاليف العالية التي ترتبت عليهم جراء العملية الزراعية.

وأشار الخلف إلى أنه وبعد إلحاح ومطالب متكررة من اتحاد الفلاحين جاء الرد من الجهات المعنية بالتسعير، بحجة أن هناك خسائر تطول معامل العنب، مؤكداً أنه وبالأرقام أن المعمل لم يخسر من المواسم السابقة بل على العكس حقق أرباحاً طائلة وصلت إلى مليارات الليرات نتيجة تصدير (مادة العرق) إلى كندا وغيرها.

وقال الخلف: الأمر لم يقف عند هذا الحد؛ فبوصف بعض الفلاحين، فإن التأخير في تسعير العنب العصيري وتقل المحصول إلى المعمل تسبب بتلف نسبة كبيرة منه وأدى إلى خسائر في المحصول.. علماً أن الفلاح يعتبر أن مؤسسات ومعامل الدولة هي الضامن لمحاصيله، معتبراً أن هناك غياباً للخطط التسويقية من الحكومة تتوازى مع كميات الإنتاج التي وصلت هذا العام إلى نحو ٤٠ ألف طن من العنب العصيري وبلغت في العام الماضي حوالي ١٤ ألف طن من العنب العصيري من محافظتي حمص والسويداء وفي عام ٢٠٢٣ تم أخذ نحو ١٠ آلاف طن، الأمر الذي يسهم في تحريك العملية الإنتاجية في المعامل التابعة لوزارة الصناعة وبالتالي ينعكس إيجاباً على الفلاح.

وأشار إلى أن سداد أسعار محصول العنب للفلاح عن الموسم الماضي لم يستكمل حتى نهاية الشهر الرابع من العام الجاري، كما كان هناك نحو مليارَي ليرة قيم عنب للفلاحين لم تسدد بعد، مضيفاً: لو أجرينا مقارنة بسعري مادة مصنعة مهما كانت لوجدنا أن سعرها يتضاعف أضعافاً مضاعفة عن العام الماضي، أما عندما يصل الموضوع للفلاح فالحكومة تعجز عن إنصافه.. وتقوم بإصدار تعليمات صارمة وتحفيزية تمنع الفلاح من نقل محصول العنب العصيري إلى خارج المحافظة للحفاظ على الطاقة التشغيلية لمعمل العصير في السويداء وحتى في حمص ما يقلل كاهله لعدم وجود سوق لتصريف المادة، والمعمل يعد البوابة التسويقية الوحيدة له لذلك، وبالرغم من ذلك هناك قسم من الفلاحين اعتبروا أن السعر مقبول لعدم قدرتهم على تسويق المنتج من محاصيلهم.

«السورية للتجارة» تجري مفاوضات لتوسيع تجربتها بتصدير الفوائض الزراعية

هزاع: نحافظ على دورنا الإيجابي بالأسواق وهدفنا إحداث توازن سعري

جلنار العلي

كشف مدير مؤسسة السورية للتجارة زياد هزاع في تصريح لـ«الوطن» أن المؤسسة تجري حالياً مفاوضات مع الكثير من الدول العربية كالعراق وغيرها لتوسيع تجربتها بتصدير فائض بعض المنتجات الزراعية كالحمضيات والتفاح والبقوليات، مبيناً أن هذه المذكرات لم ترقَ لأن تصل إلى عقود فما زال البحث جارياً عن شركاء مستوردين من الدول الأخرى، لتتم معهم دراسة الأسواق المستهدفة والأذواق فيها.

وانتقد هزاع ما يقال بأن السورية للتجارة تلغي دورها الإيجابي في التدخل بالأسواق من خلال تيتها بدخول عالم التصدير، وأنها يجب ألا تكون معنية بذلك.

وأوضح أن المؤسسة لم تفتح باب التصدير للمنتجات الزراعية على مصراعيه وخاصة أن القطاع الخاص موجود، ولكن مهمة التدخل الإيجابي تحتّم على المؤسسة اتخاذ مثل هذه الخطوات لتصدير الفائض وخاصة بالنسبة للمحاصيل ذات الإنتاج الكبير، فمهمة التصدير إحداث توازن سعري بالأسواق بحيث لا تنخفض الأسعار بشكل حاد يؤدي إلى تضرر الفلاح بالدرجة الأولى لكونه سيصبح غير قادر على الإنتاج.

وتابع: «إن وفرة الإنتاج من دون وجود منافذ تصديرية حقيقية تضع الاقتصاد بالمجمل أمام مأزق حقيقي، فمثلاً يبلغ إنتاج الحمضيات ٨٥٠ ألف طن بالعام الواحد، في حين يصل أقصى حد للاستهلاك المحلي إلى ٢٥٠ ألف طن، أي هناك فائض بحدود ٦٠٠ ألف طن، ناهيك عن وجود نحو ٥٧ ألف أسرة تعمل بزراعة الحمضيات، وبذلك يسهم تدخلنا هذا في الحفاظ على دخلها بالاستمرار»، منوّهاً بالتجربة المتواضعة التي قامت بها المؤسسة خلال العام الماضي بتصدير نحو ١٠٠٠ طن من الحمضيات فقط عبر ٥٠ سيارة إلى دول أخرى أهمها العراق.

وأكد أن تكاتف الكثير من الجهات لتوسيع عملية تصدير الحمضيات أدى إلى انخفاض شكاوى الفلاحين من عدم تسويق إنتاجهم وتلفه.

وأشار إلى أنه لم ينتج عن مشاركة المؤسسة في معرض «إكسبو سورية ٢٠٢٤» أي عقود تصديرية، وإنما تم التفاوض مع عدة شركات خارجية وكانت بمنزلة مذكرات تفاهم، وذلك ريثما تصدر الروزنامة الزراعية لمعرفة حجم الإنتاج المتوقع والتكاليف وغير ذلك.

وفي سياق متصل، بيّن هزاع أن للمؤسسة أسطول سيارات مؤلفاً من ١٢ براداً وحوالي ١٣٠ سيارة شاحنة، وسيتم وضع السيارات القادرة على السفر منها وفقاً لمواصفاتها الفنية في خدمة التصدير.

قراءة في الاقتصاد السياسي للركود التضخمي

وزير المالية الأسبق: يعود لانعدام الثقة بالسياسات الاقتصادية والأداء الحكومي خلال فترة الحرب!

خضور: سببه تفاوت الدخول والاحتكار وانتشار الفساد

راما العلاف

عزا وزير المالية الأسبق والأستاذ في كلية الاقتصاد جامعة دمشق الدكتور إسماعيل إسماعيل أسباب الركود التضخمي في سورية إلى انعدام الثقة بالسياسات الاقتصادية والثقة بالسياسيين والأداء الحكومي خلال سنوات الحرب، وبين المواطنين ومجتمع الأعمال، إلى جانب تداعيات الحرب وتخريب البنية التحتية والمؤسسات الإنتاجية المتعمد، الأمر الذي أثر سلباً في سعر الصرف ما دفع المركزي إلى اتخاذ بعض الإجراءات الجزائية والقانونية.

واعتبر إسماعيل في مشاركته خلال ندوة حوارية أقامتها كلية الاقتصاد جامعة دمشق أمس بعنوان «قراءة تحليلية في كتاب «الاقتصاد السياسي للركود التضخمي» للدكتور رسلان خضور، أن التمويل بالعجز من أسباب ظاهرة الركود التضخمي وأن أغلب التمويل بالعجز ذهب لتغطية الإنفاق الجاري والرواتب وغيره عبر زيادة كمية النقود المصدرة، ما تسبب بخلل في العرض والطلب والكتلة النقدية والسلعية إذ لم يقابل الكتلة النقدية كتلة سلعية أو خدمات، مؤكداً ضرورة تحقيق التوازن بين العرض والطلب، والكتلة النقدية والكتلة السلعية، وبين المستوردات والصادرات.

وأشار إسماعيل إلى انعدام الطبقة الوسطى بسبب التفاوت الحاد والصارخ في توزيع الثروات والدخول والتي كانت تشكل ٨٠ بالمئة من مجمل السكان وفق تقرير البنك الدولي حتى عام ٢٠١١، ورأى أن الثروات تتركز بأيدي المحتكرين الذين طوّعوا السياسات لتتناسب مع مصالحهم.

ولفت إلى تزايد حجم اقتصاد الظل إلى نحو ٧٥ بالمئة فيما كان بحدود ١٩ بالمئة حتى عام ١٩٨٠ وذلك بسبب صعوبة عملية تمويل المستوردات عبر المنصة إضافة إلى الضرائب العالية، مشيراً إلى عدم التنسيق بين السياسات المالية والنقدية.

وأشار إلى تفاقم ظاهرة الفساد لتصبح ثقافة ومنهجية عمل، حيث إن ضعف الرواتب والأجور دفع البعض لإتخاذ أساليب الفساد إذ إن الراتب ٣٥٠ ألف ليرة ومتطلبات الدخل تبلغ ٣ ملايين لتأمين سبل العيش، معتبراً أن كامل الأسباب السابقة قابلة للمعالجة والحل بتوافر الإرادة والحرص على الوطن!

بدوره بيّن الأستاذ في كلية الاقتصاد جامعة دمشق رسلان خضور في تصريحه لـ«الوطن» أن من أهم أسباب تطور وتوطن مشكلة الركود التضخمي على المستوى العالمي والمحلي خلال الأربعين عاماً الماضين تكمن في ثلاثة متغيرات تنطوي تحت مظلة الاقتصاد السياسي وهي أولاً التفاوت الحاد والصارخ في توزيع الثروات والدخول وثانياً سطوة وسيطرة الاحتكارات في الأسواق العالمية والمحلية على الكثير من السلع والخدمات وثالثاً انتشار الفساد وتحكمه بمفاصل الاقتصاد والمجتمع ما أدى إلى الحد من النشاط الاقتصادي والاستثمارات التي تخلق فرص العمل وتولد الدخول، وبالتالي تراجعت معدلات النمو في الناتج المحلي وهذا يغذي الركود والتضخم معاً.

من جانبه أطلق الأستاذ في كلية الاقتصاد جامعة دمشق الدكتور عدنان سليمان مصطلح «صدمة المستهلك» على ظاهرة الركود التضخمي مشيراً إلى أن المشكلة ظهرت بعد عام ٢٠٢٠ وجائحة كورونا والأزمة الروسية والأوكرانية، حيث تم الانتقال من سياسة التيسير الكمي إلى سياسة التشدد الكمي بمعنى إبطاء النمو عوضاً عن زيادة النمو والانتعاش الاقتصادي مما أدى إلى زيادة البطالة وارتفاع كلفة الاستثمارات، وبالتالي إلى صدمة في الطلب تتزامن مع صدمة في العرض يدفع المستهلك ثمنها نتيجة ضعف القوة الشرائية.

فيما أشار الأستاذ في كلية الاقتصاد جامعة دمشق الدكتور علي كنعان إلى أن العملة السورية تُحمّل على ثلاث دعامات سلع وخدمات وسند حكومي وذهب في حين الدولار يقوم على سلطة الاحتكارات والأساطيل الموجودة في البحار في وقت ليس له أي دعم، معتبراً أن الدول الغربية تصدر ورقاً تحكم به العالم وتستورد سلعاً بالمجان.

وفي السياق ذاته رأى الأستاذ في كلية الاقتصاد جامعة دمشق الدكتور أحمد صالح ضرورة تطبيق المنهج العلمي في فهم الظواهر الاقتصادية ذات الطبيعة الإنسانية متناولاً عدداً من النظريات والمفاهيم والمدارس الاقتصادية المختلفة.

> إسماعيل: صعوبة تمويل المستوردات وارتفاع الضرائب زاد اقتصاد الظل إلى ٧٥ بالمئة